مجلة الدراسات الإسلامية(Al-Dirâsât Al-Islâmiyya) / المجلس الإسلامي الأعلى/ المجلد 24 ع 01 .

1445/10/07 هج. الموافق 2024/04/16

ISSN : 1112-4083

المسلمات المعرفية من التخصصات الطبيعية والإنسانية وأثرها في تطوير مقرر الثقافة الإسلامية

Cognitive Postulates from Natural and Human Disciplines and their Impact on Developing the Islamic culture Curriculum.

أد. عبد القادر جدي * Pr. Abdelkader Djeddi djedikader966@gmail.com	أصول الفقه	قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة قطر

الإرسال: 2023/12/18 **القبول**: 2024/01/31 **النشر**: 2024/03/16

ملخص:

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان أثر المسلمات المعرفية للباحثين في التخصصات الجامعية المختلفة في تطوير مقرر الثقافة الإسلامية، وما لهذه المسلمات بعد تفكيكها وتحليلها من مقتضيات وآليات منهجية ينبغي أن تصاغ في المقرر.

منهج الدراسة: منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة وغاياتها، وقام باستخدام أداة الملاحظة لمقررات العلوم الطبيعة والانسانيات للوصول إلى المسلمات، ثم قام بتحليلها ليصل إلى نواتج التطوير وآلياته.

النتائج: أسفرت الدراسة عن مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها الربط الرياضي بين عملية التطوير واستكشاف المسلمات، وإحسان معالجتها في المقرر .

أصالة الدراسة: تكمن القيمة العلمية للبحث في بيان ملحظٍ يجب مراعاته في عملية التطوير والجودة، وهو مراعاة حال المُتلقي في الدراسات الجامعية فهو ليس على وزان واحد، بل هو مجموعة من العقول تتشكل وفق البيئة المعرفية، ومراعاة هذه البيئة هو سبب لنجاح الخطاب، ولبناء استراتيجيته حينما يوجه إليه.

الكلمات المفتاحية: المسلَّمة؛ التطوير؛ الثقافة الإسلامية؛ التخصص؛ الطبيعي؛ الإنساني.

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of the cognitive foundations in developing the Islamic culture course, among researchers in university specializations, and its requirements and methodological mechanisms after dismantling and analyzing them, which should be formulated in the course.

Study methodology: The researcher followed the descriptive analytical approach to achieve the goals and objectives of the study.

Objectives of the study He used the observation tool for the natural sciences and humanities courses to reach the postulates, then he analyzed them to arrive at the development outcomes and mechanisms.

*- الباحث المُرسل: djedikader966@gmail.com

Results: The study reached a set of conclusions, the most important of which is the mathematical link between the development process and the exploration of postulates, and the appropriate treatment of them in the course.

Originality of the study: The scientific value of the research lies in an observable statement that must be taken into account in the process of development and quality, which is taking into account the condition of the recipient in university studies, as it is not in one form, but rather a group of minds formed according to the cognitive environment, and taking into account this environment is a reason for the success of the speech, and for building its strategy. When directed to him.

Keywords: Muslim; Development; Islamic culture; Specialization; natural; Humanitarian

- **مقدمة:**

يتوزع الطلبة المتلقون لمقرر الثقافة الإسلامية في تخصصات علمية متباينة بين علمية طبيعية، وإنسانية وأدبية وفلسفية، واختلاف هذه التخصصات يحتم مراعاة طبيعة المتلقي العقلية وما تولده مناهجه الدراسية من إشكالات معرفية عقَدية تحتاج إلى رصدها وتحليلها، وإلى فرز تحدياتها حتى يمكن الوصول إلى الاستجابات المناسبة لها.

وتُحتِم النظريات التربوية الحديثة جعل الطالب محور العملية التعليمية، ومن ثم استدعاء خبراته السابقة وقبْلِياتِه المعرفية المكتسبة في عملية التحليل والمقارنة والنقد. وإنه لمن المنطقي أن تكون جل قبليات الباحث الجامعي هي حصيلة تخصصه المعرفي ومبنى جملة المقررات المعرفية التي يتلقاها خلال مشواره التعليمي.

هذا، ويحدث أن التخصصات الإنسانية والطبيعية والقانونية تسرب مُسلّماتٍ ذات بعد منهجي تكون أساس المحاكمات المعرفية لما يتلقاه الطالب أو الباحث، فيعمد إلى قبول ما يُلقى إليه أو رفضه، أو إخضاعه لمشرح المحاكمات النقدية تبعا للمسلّمات الحاصلة من تخصصه، لذا يتحتّم مراعاة أحوال المتلقي لمقرر الثقافة الإسلامية بالوقوف على المباني المعرّفية لتخصصه، وفرز المسلّمات المختلفة التي تتسرّب إلى عقله.

وإنّ من جملة تحديات فعالية هذا المقرر: أن يُدرَسَ غُفولاً عن التنوع العقلي للمتلقين الذي أفرزه التعليم الجامعي الحديث، أو قاصرًا همّه على الصياغة العلمية والتربوية المنظمة لمواده، ذلك أن طبيعة المعارف الطبيعية والإنسانية ليست منبتة الصلة عن جوانبها الفلسفية والفكرية مهما ادعت الحيادية والموضوعية. ويمكننا تلمُّس ذلك من خلال عرض بعض المسلّمات المعرفية في بعض التخصصات المدروسة وأثرها المباشر على التصور الإسلامي للكون والحياة والانسان والعلاقة بالدين، مع بيان كيفية معالجتها في "مقرر

ISSN : 1112-4083

الثقافة"، والآليات المنهجية المتوخاة في عرض المادة من لدن المدرسين الأذكياء، الذين ينبغي أن يتمتعوا بصفات خاصة أقلها إدراك جملة ما تطرحه المعارف الجامعية من قَبْلِياتٍ فلسفيةٍ ونقاشاتٍ معرفيةٍ، ومداواةِ ما تولّده من انحرافات عقديةٍ كامنةٍ أو ظاهرةٍ.

وجاءت **إشكالية الدراسة** في عدة تساؤلات مهمة تفرعت على السؤال الرئيس: ما مدى تأثير التخصصات العلمية والإنسانية لطلبة الجامعة في تشكيل مُسلّمات معرفية تؤثر في نظرتهم وفهمهم للدين ، وكيف ينبغي على أساسها تطوير مقرر الثقافة الإسلامية ليتضمن مادة معرفية تكون استجابة لهذا التحدي؟ وما طبيعة هذه المسلمات؟ وهل يمكن تحديدها، وكيف يتم علاجها داخل المقرر، وماهي الآليات المنهجية المتوسل بها لتحقيق ذلك؟

- هذا، وتتمثل **أهمية هذه الدراسة** في كونها تعرفنا جيدا بمتلقي مقرر الثقافة من حيث خصائصه المعرفية والمسلمات التي صنعت قبلياته الذهنية حتى يمكن وضع استراتيجية سليمة للتطوير.

- أما **أهدافها:** فهي اختبار بعض الآليات المنهجية في علوم الإعلام والاجتماع في مدى إفادتها في تطوير مقرر الثقافة، ورسم خارطة للمسلمات المعرفية التي ينبغي معالجتها أثناء التطوير بكيفية تربوية صحيحة للمقرر.

وتم توظيف المنهج التحليلي الوصفي، واعتمدت الملاحظة كأداة بحث، واخترت جامعة قسنطينة لتطبيق هذه الأداة.

- **الدراسات السابقة**: ومضامين الموضوع تمت خدمتها بعديد الدراسات السابقة من مثل:

1-"الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسنة على قضايا الحرية -دراسة نقدية-" (الحقيل. إ، 1434هـ)، اهتمت بذكر الاعتراضات على الاستدلالات الخاطئة وفق المنهج الأصولي، وكانت إضافتي تتعلق بصياغة المسلمة المنهجية وكيفية معالجتها.

2-"منطق فهم النص-دراسة منطقية تعنى ببحث آليات فهم النص الديني وقبلياته" ليحيى محمد (يحيى. م، 2010)، وفيها عرض جيد لفكرة القبْليات المعرفية وأثرها في البحث والاعتقاد، وكانت إضافتي في الربط بين القبليات والمقولات العشر لبناء آلية المنهج الانتزاعي كسبيل لتطوير مقرر الثقافة الإسلامية.

3-"العلمانيون والقرآن الكريم-تاريخية النص-"، لأحمد إدريس الطحان. (الطحان. أ، 2007)، وأفدت منه ما يتعلق بالعلمنة والتاريخانية وخطر المشاريع البحثية المقدمة من

لدن بعض المفكرين على القيم الإسلامية، وتمثلت إضافتي في كفية صياغة مسلّمات مضادة تحفظ الإيمان وتعزز المنهج النقدي.

4- اتجاهات الشباب الجزائري نحو حرية الرأي والتعبير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية- تحليلية د فيلالي. (فيلالي. ل، 2018) ، وهي دراسة ميدانية حددت بدقة مفهوم الحرية الناشئ في شبكات التواصل وحدوده، وقد أفدنا منها في المنهج واختلفنا عنها في استخدام آلية الملاحظة.

- **خطة الدراسة:** ...وبناءً على ما تقدم من صياغة وطرح، رأيتُ تقسيم الدراسة المعنوَنة بـ: المسلّمات المعرفية من التخصصات الطبيعية والانسانية وأثرها في تطوير مقرر الثقافة الإسلامية) إلى:

- مقدمة تعريفية بالموضوع:

أولا: التعريف بالمسلمة المعرفية

ثانيا: خارطة المسلمات المعرفية.

-ثالثا: الآليات المنهجية ذات الصلة بالتطوير

- رابعا: الخاتمة:

أولا: تعريف المسلمة المعرفية وكيفية تشكلها: عادة ما تبدأ العلوم بمفاهيم أولية لا تتم المطالبة بالبرهنة عليها وتكون ضرورية لسير المعرفة العلمية أفقيا، فهي-أي المسلّمة-مبدأ أو قاعدة لا غنى عنها في مجال العلوم.

واعتقد "أرسطو" أنها بداية أي نوع من العلوم، واشتهرت مُسلّمات إقليدس في تاريخ العلوم والتي عدّها حقائق كلية وضرورية وصادرة عن المادة. (عويضة. ك. م، 1994، ص78.) ، وهي صادقة من غير حاجة إلى البرهنة عليها أو خضوعها للحجاج إذْ المعتمد في تسويغها هو الحدس. (وقيدي. م، 1980، ص18)، فالمسلّمة في مجال العلم هي نظير الاعتقاد في مجال الدين.

- ويرى أنصار المذهب التجريبي أن الإدراك العقلي هو الواقع المادي على الدماغ: "يندرج من الفكرة الحقيقية كصورة للشيء منطبعة في الحس بفعل مباشر وهي واضحة ودقيقة بالبداهة الحسية تلي هذه الدرجة درجة التصديق الذي يقوم في النفس بتجاوب مع التأثير الخارجي الحسي تليها درجة الفهم ثم درجة العلم الذي هو تنظيم المعرفة الحسية." (الكردي. ر، 1992، ص619)، بينما يرى العقليون أن دور العقل في اكتساب المعرفة له

ISSN : 1112-4083

القيمة المتقدمة إذْ هو المخول للوصول إلى المعرفة اليقينية بواسطة الاستدلال، ولأن المدركات هي تصورات وتصديقات، فالحكم عليها وبناؤها وتدبّرها في مختلف المجالات إنما هو للعقل، (حتى إن العلم الطبيعي يعتمد على النظر والاستدلال العقلي، وإن كان للتجارب في تكوينه أثر فلا يكون ذلك في مباديه وإنما في ناحيته العملية التطبيقية". (الكردي. ر، 1992، ص621)

إنّ ملكة الفهم تعتمد التركيب والتأليف بين المعارف السابقة، وتبني على الموضوعات التي حصلها العقل والمسلّمات الثاوية فيها، وليس من معنى لهذه الملكة أو غاية سوى الحكم على التصورات والتصديقات: " برد كثرة التمثُّلات إلى الوحدة عن طريق الاستعاضة عن التمثُّل الجزئي المباشر يتمثل آخر أعم منه يكون من شأنه أن يضمه مع تمثلات أخرى عديدة." (زكريا. إ، 1972، ص80) ، ويتم هذا بالاستعانة بمقولات السببية والجوهر وغيرها التي هي حكم على الأشياء لا يخلو منه أي فكر.

وهنا نشير إلى أثر الترابط بين المقولات، والمعرفة المكتسبة ونمط الاستدلال في بناء الشخصية البحثية أو العلمية أو العقلية للفرد، ومدى الترابط بينهما: فالعقل يقوم بتحويل المدركات الحسية وهي معطيات العلوم كافة إلى مدركات عقلية. وقد ينجح في تجريدها لتصبح أحكاما على الأشياء، وتكتسي لبوس العموم، لذا فميدان الحكم العقلي هو قضايا العلم الخاص المدروس في البيئة الجامعية، التي ستفيد طلابها بعلم حصولي معياري يجعل قضايا أو مُسلّمات التخصصات (محمولات) منطقية أو صفات مفسرة لكل (موضوع) وهذا ما سيجعلنا ننتبه إلى المسلمات المعرفية الناشئة في كل تخصص مما له علاقة بالحكم الديني، مع أنه ليس الغرض هو استقراء هذه المسلّمات وإنما ذكر عيّنة تناسب الغرض البحثي.

وفي ميدان النظريات المعرفية يرى "كارل بوبر" أنّ العلمَ يقبل في رحابه فقط النظريات ذات الدرجة العالية من قابلية التكذيب، بمعنى القابلية للاختبار للوصول الى صحتها إما عبر التجريب أو الاستدلال العقلي: "ولن تتصف النظرية بذلك إلا إذا كانت ذات محتوى معرفي أوسع، وتغطي أكبر قدر من الظواهر، ولها قدرة تفسيرية واسعة." (بوبر. ك، 1987، ص165)، فنسبة الخطأ والكذب تزداد كلما كان المضمون المعرفي قليلاً أو ضيقا، لكن احتمال الخطأ يقلّ إذا اتسع المضمون المعرفي، وهذه تفيدنا في طريقة الاستدلال على

قضايا الإسلام المعرفية بل صياغتها في نسق مقرر، إذْ وفقا لنظرية "بوبر" ينبغي جعل القضية المركزية في العقائد أو العبادات أو المعاملات قابلة للاستدلال بكلّ أنماط الأدلة العلمية والمنهجية المقبولة في عصرنا، لتكتسب صفة المسلّمة العلمية، بل لابد أن تتسع مضامينها وتتفرع تفريعا جزئيا بحيث تتظافر الأجزاء لتشكل كتلة معرفية واستدلالية واسعة أفقيا وعموديا بحيث تُقلّل من درجة الخطأ وتُثبِّتُ اليقين، وذاك الذي تمثّلَ من صنيع الآمدي في مبحث القياس تعريفا واستدلالا فقد سود عشراتِ الصفحاتِ في إيراد التعاريف والإشكال عليها وتخطئتها للوصول الى الصواب في نظره. ففي تعريفه للقياس ساق تسعة تعاريف أورد عليها الكثير من الاعتراضات والتشكيكات وفي الأخير طرح صفوة بحثه ولخّصه قائلا: "إنه عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل، وهذه العبارة جامعة مانعة وافية بالغرض عرية عما يعترضها من التشكيكات العارضة لغيرها على ما تقدم." (الآمدي. ع. م، 2003، 190)

وإنّ ذلك التعريف لا ينال قوته من كونه جامعا مانعا فقط، أو لاحتوائه على صفات الحد الصحيح، بل لما سبق سوقه من تعاريف وتمّت - بمنهجية - تضعيفُها ونقدُها وبيانُ خطئها، فصار ذلك التعريف امتدادا مشروعا للعملية النقدية السابقة حتى كأن الكل يشكل التعريف ويسند صحته.

ثانيا: خارطة المسلّمات المعرفية

1-مسلّمة التطور الحيوي من العلم الطبيعي: يمكننا بالنظر في بعض المقررات الخاصة بطلبة البيولوجيا في جامعة قسنطينة أن تعثر ضمنها على هذه المسلمة، إذ الطالب يدرس (الوراثة)، و(الهندسة الوراثية) و(علم الأحياء الدقيقة)، (علم المستحاثات)، (أسس علم الأحياء الجزيئي) وهي كلها مقررات مبنية على التطور الحيوي، وتبرهن عليه من مختلف الزوايا. ويحال الطالب والباحث بعدها الى العديد من المصادر الغربية الخادمة لهذه النظرية ككتاب الوراثة. ويُمكن النظر في توصيف مقررات علوم الطبيعة لجامعة قسنطينة في 13 أكتوبر 2021. (https://fac.umc.edu.dz/snv/BAetudL32021.php) **و أيضا** وجامعة تبوك، توصيف مقررات قسم الأحياء، حيوان عام (2) BIO 351.

(https://www.ut.edu.sa/ar/Faculties/university-branch-in-haql/Biology-department-M/Pages/Course-description.aspx)

وتتجسد نظرية التطور في الكثير من المقررات الدراسية في أقسام البيولوجيا وعلوم الطبيعة. ويدرس الطلبة التطور الحيوي للعناصر الحية من نبات وحيوان، ويرسمون

ISSN : 1112-4083

خرائط جينية معقدة تعتمد على إحصاءات ونسب موزعة على أزمنة سحيقة، ولم تعد المسألة تتعلق بعرض نظرية داروين التي نشرها في كتابه أصل الأنواع سنة 1859، وكان خلاصة ما انتهى إليه: "إن الكائنات الحية تشترك في أصل واحد أو أصول متعددة قليلة حيث كانت في أصلها عبارة عن كائن حقير ذي خلية واحدة ثم أخذ هذا الكائن في التطور والارتقاء، وتشكلت معه الأنواع الحيوانية المختلفة مع مرور الوقت، فالأنواع الحيوانية كلها بينها علاقات نسب حيث أصل الحياة، فلم يوجد منها نوع ابتدأ في خلقته بمفرده من غير أن يمر بسلسلة التطور." (العميري. س،2018، ص 515/1)

ولقد كان لهذه النظرية أثرٌ كبيرٌ على الفكر الغربي، وسيطرةٌ بالغةٌ على عقول الناس، أما أثرها على الدين فيكاد يرى المراقبون أن العالم قد أصيب بنقص في الإيمان الديني بعد سنة 1859، وأن نظرية التطور مع احتلالها مراكز البحث والجامعات قد ساهمت في مواصلة الحرب بين العلم واللاّهوت، وفي مصرع الدين كما يفهم تقليديا وفي بزوغ أوربا العلمانية بنزعاتها الحداثية. (العميري. س،2018، ص 518/1).

وكان من مضامين نظرية التطور أنها تستبعد الخلق المباشر للكون وتضع بدل ذلك تطور الحياة الطبيعي، وهو ما يمس بدليل الحدوث الذي قرره المتكلمون وعدّوه قاطعا في الاستدلال.

وسرعان ما اقتبست المعارف الأخرى فكرة التطور وجعلتها من صميم فلسفتها، فحدوث الأنواع حسب "عمرو شريف" وجماعات، ليس نظرية بل حقيقة علمية لا تقبل النقض يقول: "وقد جعلت منها الأدلة القوية حقيقة علمية يبنى عليها علم البيولوجيا بفروعه المختلفة." (عمرو. ش،2011، ص337.)

وليس خفيا أن اعتادت النظم التعليمية القيام بتدريس نظرية التطور والاستدلال عليها وتمويل الأبحاث المدعمة لها، ورفض الإقرار بعلمية نظرية التصميم الإلهي، والذين لا يؤمنون بنظرية التطور يُعتبرون لدى الهيئات العلمية غير أهل لأي منصب علمي، فترفض الجرائد والمجلات مقالاتهم، وتشجب الجمعيات العلمية مبتكراتهم، وتمتنع دور النشر عن نشر مؤلفاتهم. (محمد. ع. ي، 2014، ص64.)

-إن تحول نظرية التطور إلى مقررات علمية جعل منها عقيدة في تفسير تطور الحياة وفهم الكون والنظر إلى الإنسان، فتسبب ذلك النظر في موجة من الشك في الدين وصلت

بالكثيرين إلى الإلحاد العلني، وبآخرين إلى استقرار الشك في نفوسهم، وعدم إمكانية المواءمة بين عقيدة التوحيد التي تقرر نصوصها خلق الإنسان خلقا مباشران فضلا عن ما يُعطى في مقررات الدراسة في مواد التطور الحيوي، والخوارزميات الجينية، وعلم الوراثة التطوري وعلم الوراثة والبيولوجيا الجزيئية...الخ، وهو ما جعل كل مُسلّمات هذه النظرية تستقر بالتنظير والتجريب وإمدادات العلوم الأخرى المتعلقة بالأحياء والفيزياء، إلى عقيدةٍ علميةٍ ودينيةٍ تحاكم إليها النصوص وتُؤوّل القطعيات، ولا يأبه الطلبة والباحثون بنصوص الوحي الصريحة المخالفة لها، ومع وجود دراساتٍ علميةٍ كثيرةٍ ومهمةٍ كشفت ثغرات النظرية معرفيا ومنهجيا، إلاّ أن نصيبها من الحضور في الدرس الطبيعي مازال لا يحظى بالاهتمام المطلوب. ومن أهم المناقشات الواردة على هذه النظرية:

- العجز عن الإثبات: عن طريق التجريب والملاحظة، إذْ أنّ عملية التطور تحتاج إلى ملايين السنين مما يتعذر معه استخدام المنهج العلمي المبني على الملاحظة واختبار الفرضيات، بل إن كثيرا من الوقائع والكشوفات العلمية ناقضتْ نظرية التطور، والتي ناقشها أن جونز في كتابه العلم وأصل الإنسان. (جونز. آ، د. ت، ص 155- 163) ، حيث أضعفت دليل الحمض النووي وهو آخر أدلتها.

- فساد منهج الاستدلال والاستنتاج: إذ غاية ما يعتمد التطوريون على التشابه بين الكائنات في الذات، ولكن هذا التشابه والاعتداد به هو اعتداد بأصل فاسد، فالشبه لا تبنى عليه الحقائق العلمية، في كل حال إذْ يلاحظ أن بعض الكائنات القريبة الشبه شديدة الاختلاف جينيا، في حين إن تلك الكائنات التي ترى أنها بعيدة الصلة عن بعضها قد تكون لها أعضاء أو جينات متشابهة، ... ولا شك أن هناك تشابها كبيرا بين الإنسان والشمبانزي في عدد الكروموزومات، ولكن بينهما فروق عميقة في العقل والإدراك واللغة والعواطف والأخلاق وغيرها، وهذه المكونات يستحيل تفسيرها بالتطور التشابهي بين النوعين، فمن الازدواجية المعرفية المذمومة الاعتماد على ما يدل على التشابه وترك الاعتبار لما يدل على الاختلاف العميق بين طبيعة النوعين. (العميري. س،2018، ص537.)

- إن أهم ما يمكن إضافته وخدمته في مقرر الثقافة هو دليل الحدوث والخلق المباشر الذي توافقت عليه الأديان مع العلم، لاسيما المقدمة الصغرى: الكون والانسان حادثان، والتركيز على معنى الخلق المباشر للإنسان، وأنه مسألة خبرية عقدية وعلمية في آن واحد، واستحضار الأجوبة على اعتراضات ودعاوى التطوريين من نتائج أبحاث المخالفين لهم من

ISSN : 1112-4083

علماء الطبيعة الذين قرروا الخلق المباشر وراموا تعييب هذه النظرية ونقضها بالاستناد إلى أشهر كتبهم التخصصية الدقيقة، وذلك ليسلم الدليل ويقرّ في ذهن الطالب صحة استدلال الأسلاف وأنّ تقدم الزمان والمعارف ما زادت الدليل إلاّ متانة.

2- المسلّمات من حقل الفلسفة: ويمكن بالملاحظة الوقوف على مفردات تدريسية أساسية تؤسس لهذه المسلمات في مقررات عديدة كفلسفة الدين، وفلسفة اللغة، والابستمولوجيا، والفلسفة الغربية المعاصرة، والحجاج الفلسفي*، ففي مفردات هذه المقاييس إشارات مكثفة لمناهج التفسير اللغوية الحديثة وأنها ويتم تقدير التأويليات الحديثة بل قد يتخصص الطلبة في الدراسات العليا في فيلسوف كنيتشه القائل بعبثية الأديان، أو هيدغر أو غادمير أو بارت أو دريدا وكلهم أصحاب مدارس تفسيرية تفكيكية لا ترى للنص الديني مكانة مميزة، وهنا سأذكر مسلمتين علميتين أراهما قمينتين بالدراسة والملاحظة:

2-1-<u>المناهج الهرمنيوطيقية في تفسير الوحي</u>: الهرمنيوطيقا هي فن تأويل النصوص وتفسيرها سواء كانت أدبية أو دينية (الطحان. أ. إ، 2007، ص675)، فهي بهذا قريبة الصلة من فن البيان، أو فهم دلالة اللفظ عند الأصوليين.

وفهم الناس قام على مدارس فلسفية ولسانية متعددة في الغرب وترجمت معظم أصولها ودخلت إلى الدرس اللّغوي في الجامعات العربية، وأضحى الطلبة يتلقون فنون التأويلية والتفكيكية ويتشربون عناصرها ويتدبرون فيما كتب روادها.

والتأويلية تقوم على عدة ركائز إذا اجتمعت تكفلتْ بإفساد الذهن الطلابي:

منها أن النص لا نهائي المعنى، وهو لا يعطي للقارئ إلاّ معانٍ يمكن أن تتغير عند كل قراءة، وأن المعاني المختلفة التي يحصلها القراء وإن تناقضت فهي كلها صحيحة: "وبهذا الشكل تصبح القراءة عملية تغيير للحقيقة وليست نقلا أو تفسيرا لها." (الطحان. أ. إ، 2007، ص695) ، وهذا ما عبر عنه بموت المؤلف، فلم يعد يعبأ في عملية التفسير بقصد صاحب النص ولا بملكيته له في المعنى والمبنى فقصد المؤلف خرافة. (الطحان. أ. إ، 2007، ص700)

*- انظر: جامعة قسنطينة، قسم الفلسفة، (13 أكتوبر 2021)،الموقع:
https://www.univ-constantine2.dz/facshs/wp-content/uploads/sites/9/Philo15_16_TimeS1An3.pdf

وللقارئ أن يضفي عليه الدلالات التي يرغب فيها لأنه حر ينشئ من المعاني ما يشاء، ويبدل في الحقائق بقدر ما تسمح له مواهبه وأوضاعه الفكرية، فالتأويل بذلك إجراء مفتوح والمعاني لا نهائية، إذْ النص: "أصبح إشارات ودوال حرة لا تقيّدها حدود المعاني المعجمية، وأصبح للنص فعالية قرائية إبداعية تعتمد على الطاقة التخيلية للإشارة في تلاقي بواعثها مع بواعث ذهن المتلقي، وأصبح القارئ المدرب هو صانع النص، والقراءة تغدو عملا إبداعيا كإنشاء النص." (الغذامي. ع،1985، ص49) ، فاللغة في النهاية نظام من العلامات والرموز والإشارات الاعتباطية يلصق القارئ فيها ما يشاء، والنصوص ما هي إلا تناص لقطع نصية لغير واضع النص دخلت في بناء وتشكيل نصه حتى آل الأمر إلى ما آل إليه.

ولعل من آثار هذه المشاريع التي روّج لها إعلاميا تقويض قداسة النص القرآني الذي تقضي عقيدة المسلم تبجيله وتمجيد كلماته، حتى تغدو نصوص القرآن في ذهن الدارس كغيرها من النصوص تنطبق عليها ذات القوانين اللّسانية التي تنطبق على غيرها. ومع أن القرآن الكريم لا يخشى النقد إذ هو كتاب تدبر: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. [سورة النساء، آية 82.] فلقد ذكر القرآن كل الانتقادات التي وجهت إليه كالسحر والكهانة ...دون أن يخشى شيئا منها، وتعلم المسلمون من ذلك فكانوا من أشد الأمم نقدا لكتابهم، فما من مفسر إلاّ ويقارن بين الآيات، ويفترض الاعتراضات والإشكالات، ويضع نفسه على أنه خصم للقرآن (الطحان. أ. إ، 2007، 766)، لكن النقد في مفهوم الحداثة والتأويلية لا يعتد بقوانين فهم النص، بل يعُدّ ذلك تقليديا ممجوجا حتى أنه يعتدُّ بكل تحريف للمعاني وإلغاءٍ لدلالة الظاهر القاطع ويسمي ذلك منجزا تأويليا رائدا. ومن هنا فإن النقد يجب أن يقوم على الهدم والتشكيك والنقص والتفكيك ومن الخلفية الفلسفية المعينة على ذلك، والتي تأسست على أنسنة النص القرآني، ونسبيته وقابليته لكل تأويل وخلوّه من المطلقات والثبات الدلالي.

وما خرج من هذه التأويلات الهرمنيوطيقية على منهج اللغة وقواعد الأصول يُحكم بفساده حسب قوانين التأويل التي اهتم ببيانها علماء الإسلام، سيما إذا تم صرف اللفظ عن ظاهره الواضح بغير دليل بل لمجرد الهوى والمخالفة، أو لشبه وتخيلات -يعتقد القارئ صحتها، بينما هي باطلة أو مرجوحة-، وقد طفحت كتب الفِرق بقريب من هذه التأويلات التي كان لها أثرٌ هدّام في تاريخ الإسلام. ويكفي أن نشير إلى أنّ كتب الفرِق والملل والنِحل إنما وضعت للتبصير بالدين، ولمحاربة آفة التأويل الباطني، واستقراء ما نجم عنها من انقسام وتحزب

ISSN : 1112-4083

وتكفير، فلقد أورد عبد القاهر البغدادي في كتابه "الفرق بين الفِرق" نموذجا منها لمّا أثبت وصية عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية إلى سليمان بن الحسن الجنابي القرمطي: "إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور، وإبطال الملائكة في السماء وإبطال الجن في الأرض." (البغدادي. ع. م، 2018، ص296)

وقد تعرض " الإمام الشاطبي" لمثل هذه التفسيرات الباطنية، وأشار إلى شرط الخروج على الظاهر، وأن الباطن هو المراد من الخطاب هو شرطان:

- "أحدهما: أن يصح على مقتضى الظاهر والمقرر في لسان العرب، ويجري على المقاصد العربية، وهذا ظاهر من كون القرآن عربيا.

- والثاني: أن يكون له شاهدٌ، نصا أو ظاهرا في محل آخر أو كان له معارض صار من جملة الدعاوى التي تدعى على القرآن، والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء." (الشاطبي، د.ت ،357/3.)

2-2-**نسبية الحقائق**: وهي ثمرة الأخذ بالمناهج التأويلية التي تدعي انفتاح النص لكل المعاني المقبولة والمرذولة، فكان هذا الخيار المعرفي المعتد نسبية المعرفة. وقوامه أن كل ما يتصور فإنه صحيح ولو أدى إلى اجتماع النقيضين (الشيرازي. م، 2012، ص20.)، فالمعرفة حالة شخصية وليست إدراكا موضوعيا، وقد يستند هذا التأطير الفلسفي العقلي إلى وقائع في تاريخ العلوم فيخرج منها بأن المعرفة تتغير لأنها محكومة ومتأثرة بعامل الزمن، فهي ليست صحيحة في كل الأزمنة وإنما هي صحيحة في زمان دون زمان، فالمعرفة الموجودة اليوم والتي نحكم عليها بالصحة، لا يمكن أن تكون صحيحة في كل الأزمان، لأنها في حالة من التغير الدائم، لتعلقها بشرطي الزمان والمكان، حتى أن قوله تعالى: (للذكر مثل حظ الأنثيين) تشريع نسبي صالح لزمان دون زمان، فمع تغير الأحوال قد يصلح أن يتساوى الذكر والأنثى، فما كان في زمن الأعراب والجاهلية لا يكون صالحا في زمن المدينة والتقدم التقني (الشيرازي. م، 2012، ص40).

كما قد يستند هذا الاتجاه إلى ظنية العلوم والمعارف وعدم قطعيتها في المجال الإنساني والطبيعي، وهذا ما يفسر سبب اختلاف العلماء وتعارض النظريات العلمية، وفي مستوى فهم النص الديني تتدخل الخلفيات الفكرية والنفسية والعادات والتقاليد والاتجاهات

الكلامية والسياسية كلها في تشكيل معنى النص، وهذه تتلون ولا تعرف ثباتا في العصور، وهذا يعني فقدان الاحتجاج بالنص وضياع مرجعية قارة للفقه، إذْ: " الفكر الديني - ومنه الإسلامي - ليس بمنأى عن هذه الحقيقة العامة، حيث إنه أيضا متأثر بما عليه الذهن البشري واعتباراته القبلية بأصنافه السابقة، فهو بالتالي فكر بشري اجتهادي قابل للتعدد كغيره من مذاهب الفكر، وحتى التيار المتصف بالنقلي أو البياني يستند إلى عدد من القبليات المعرفية تجعله تيارا اجتهاديا كغيره." (يحيى. م، 2010، ص 76.)، فالفهم يتوقف على القبليات لما يتدبر النص، ولذلك لا سبيل إلى الترجيح بين الفهوم فهي كلها صحيحة ومشتركة مستقاة من ذات النهج، لذلك يقرر أحد المفكرين بأن الحصيلة المعرفية من عملية الفهم هي: "دمج أفقين معا: أفق النص، وأفق القارئ، أي دمج أفقي الماضي والحاضر، فإن كل من النص والحاضر والماضي يساهم في التأثير على ذات القارئ وفهمه، وأن لكل جيل تاريخي أفقه وقبلياته وفهمه الخاص، الذي يمكن أن يؤثر به على ما بعده من أجيال." (يحيى. م، 2010، ص 106).

ويمكن توجيه النقاش واستدعاء بعض المثارات العلمية من حقلي الطبيعة والإنسانيات التي تشكل تصحيحا لعيوب هذه المقولة والقول أن هناك حقائق قطعية ثابتة، لا تؤثر فيها القبْليات النفسية أو الثقافية، كما لا يؤثر في مطلقيتها الزمان والمكان ولا يحدان من أحقيتها، كحسن العدل والحرية وقبح الضرر والشرور، وكثبات الكثير من قوانين الفيزياء ومكونات المادة وتركيب الجسم البشري، كما أن هناك الكثير من حقائق العلوم الإنسانية عصية على التبدل وبعيدة عن ادعاء عدم التوافق الدائم حولها، كقاعدة أن الإنسان اجتماعي بالطبع، وأن قيمة كل أمرئ ما يحسنه، وأن البخل عار والجبن منقصة، وأن الفقر يخرس الفطن، وأن الكرامة الاقتصادية توجب الكرامة الاجتماعية. (الشيرازي. م، 2012، 166-170)

فهذه المعاني أو القواعد الإنسانية قطعية وبدهية في الفكر الإنساني، ويكفي إثباتها للطلبة في دحض شر النسبانية المطلقة في فهم نصوص الوحي، ومما هو جدير بالتذكير أن تحقيق الفهم المنضبط للدين لا يمر عبر فتح باب التأويل على مصراعيه، بل لابد أن يخضع الفهم لمجموعة من الشروط، وأن يمر بمجموعة من المراحل التعليمية بإشراف أهل الاختصاص والعلم.

ISSN : 1112-4083

3- المسلّمات من العلوم السياسية والقانونية:

3-1-<u>احكام الصناعة القانونية</u> يندهش الطالب في كلية الحقوق من إحكام الصنعة القانونية من الناحيتين الموضوعية والإجرائية، ففي مادة (المدخل للعلوم القانونية) يدرس مسار النص التشريعي ومراتبه وكيف يتم الترجيح بين القوانين، ويقف على مصادر القانون وكيف يحل إشكال عدم وجود النص الخاص في قضية معروضة عند القاضي، وفي مادة (التنظيم القضائي) يقف على درجات التقاضي بحيث يمكن للمتقاضي الاستئناف والطعن في الأحكام حتى يصل إلى الحكم العادل، وكيف تم تنظيم الجهات القضائية الخاصة وكذا جهات التقاضي إذا كان طرف النزاع هو الدولة أو مؤسسة عامة (القرارات والعقود الإدارية) ويعجب لشدة ضبط الإجراءات من بداية إيداع العريضة الى الحكم النهائي في مراحل مدروسة ومضبوطة (إجراءات الاثبات والتنفيذ)، و(القانون الدولي الإنساني) (https://fac.umc.edu.dz/droit/cours/L1.php)، ويجد عقله وهو يَمْتَحُ من سائر المعارف القانونية ترتيبا عجيبا في المادة المقررة، وتصاعدية مدروسة بعناية في المراكز القانونية والأشكال الإجرائية، وسهولة في طرائق التفسير و وضوحا في سبل التقاضي و وحدةً في الفهم للكليات والمرجعيات القانونية، ضمن قاعدة تسلسل أو تدرج التصرفات القانونية: "ففي قمتها نجد الدستور ثم يليه في المرتبة القانون ثم اللائحة ثم القرار، فالتصرف ذو المرتبة الأدنى يجب ألا يتعارض مع تصرف ذي مرتبة أعلى، فكل سلطة يجب عليها أن تحترم السلطة الأعلى." (فضل الله. م. إ، 2001، ص83)

والذي يعنينا في هذا العنصر هو ذلك الإحكام في تدبيج المقررات القانونية بحيث تكسب الطالب منهجا معرفيا متكاملا في التفسير والاجتهاد والتنزيل، والذي ينشئ مُسلّمةً معرفيةً في ذهن الدارس مؤدّاها كفاية هذا الناتج القانوني واستغناؤه في وسائله وفي ذاته عن أي منافس تشريعي آخر كالفقه الإسلامي، فمناطات العدالة والأمان، والمساواة، وكفالة الحقوق، وقمع المعتدين، وسبل تنمية الأفراد والدول كلها ضميمة هذا التشريعات المحكمة، وطرق التقاضي والتحكيم والصلح فيها كلها محددة بدقة ومرتَبة صلاحيات متولّيها مُصنّفة بشكل يُشعر بالكفاية والكفاءة.

3-2: الاجتهاد بمعنى التعديل والإلغاء للنص: المطلع على مقررات المداخل القانونية يرى من خلالها أن القاعدة القانونية تولد بفضل التشريع إذا كانت محققة للمصالح الاجتماعية

وحامية لحقوق الفرد والجماعة، وأنها تتغير أو تعدل أو تختفي بذات الطريقة التي صنعت بها كلما اختفى أثرها في تحقيق المصالح الفردية والجماعية، وأنه لا ثبات لقاعدة قانونية لذاتها بل هي عرضة للتعديل أو الإلغاء كلما تطلّب الاجتهاد لذلك وكانت غايته الحفاظ على الحقوق والمصالح، وأن جهة التشريع هي مؤسسة بشرية خاصة مخولة بذاك الاجتهاد.

ولاشك أن هذا المعنى الجديد للاجتهاد الذي يصل إلى إلغاء النصوص والقواعد القاطعة يختلف تماما عن معناه في كتب الأصول، إذْ معناه هناك قاصر على استنباط الأحكام من أدلتها مع ما يقتضيه هذا من تدبر الدليل ثبوتا ودلالة ومرتبة ورجحانا، من غير تعرض للحكم الثابت بنص واضح قاطع، أو كان محل إجماع عُلمائي أو كان مدلولا عليه بقياس جلي أو قاعدة شرعية قاطعة، فإنّ هذا الحكم ليس محل تبدل أو تغير، وهنا تكمن نقطة الخلاف الجوهرية بين رجل القانون الذي يرتضي بتبدل النصوص القانونية الواضحة وتعديلها أو إلغاءها، وبين رجل الشريعة الوقّاف عند قاعدة "لا اجتهاد مع النص".

3-2: السياسة علاقات قوّة ومصلحة لا أخلاق: يعد الاهتمام بدراسة ماهية القوة وآثارها محور أحد العلوم المهتمة بالسياسة وهو علم الاجتماع السياسي، فإن هذا العلم نموذج لغيره، يهتم: "بدراسة العلاقات السائدة بين أفراد الأقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة وبين الأغلبية المأمورة التي يجب عليها أن تفعل ما تؤمر به، وما يستدعي ذلك من شرعنة القوة، أي إيجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة." (الطبيب. م. ز ، 2007، ص 24) ، وقبل ذلك يُحصّل الطالب مفاهيم للقوة عبر شبكة من القنوات اللغوية والتاريخية والفلسفية وصولا الى "ماركس" و"ماكس فيبر"، من مثل: "أن القوة هي إرادة الفرد في ترجمة خياراته ومطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية.... حتى لو تناقضت مع إرادة الآخرين." (الطبيب. م. ز ، 2007، ص 71)، أما القوة السياسية فتشير إلى القوة القانونية للدولة: "وهي اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم طاعة الدولة ومن حق الدولة أن تمارس القوة والنفوذ عليهم.". (الطبيب. م. ز ، 2007، ص 73)

وفي القانون الدولي يُظهر قيمة القوة والمنفعة، كما نرى ذلك في ما طرحه غضبان مبروك، حيث ساق العديد من النظريات التي تؤصل لمبدأ القوة في العلاقات الدولية، وأن جوهر هذه العلاقات هو التنافس والتناقض والفوضى التي تقوم بين الدول. (غضبان. م،2007، ص63- 90).

ISSN : 1112-4083

يتم تدريس موضوعات مثل أشخاص القانون الدولي، والمعاهدات الدولية والقانون الدولي الإنساني والاقتصادي، ويمر الطالب بعُدّة مفاهيمية حقوقية تعطى على أنها بديهيات معرفية يُبنى عليها النسق المعرفي والبحثي بعد ذلك، ومن أمثلة هذه المفاهيم أنّ مسمى الدولة لا ينطبق إلاّ على من نالت شخصيتَها القانونية باعتراف المجتمع الدولي، وكان لديها أهلية داخلية تتمثل في السّيادة والممارسة المادية لجميع وظائفها وتنفيذ قوانينها على إقليمها ومواطنيها، ثم أهليةً خارجيةً تتمثل في حرية الدولة في تعريف شؤونها ومواقفها في سياستها الخارجية وتحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى (شكراني. ح، 2019، ص ص: 120-121)، ولا يتم للدولة وجود موضوعي في دنيا الناس إلاّ بعد الاعتراف الدولي بها وانضمامها إلى المنظمات الدولية المختلفة: " فالاعتراف هو أساس مهم في القانون الدولي ويكون مقدمة للعديد من النشاطات الدولية كإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع الدول الأخرى، وكذلك إبرام المعاهدات ودخول المنظمات الدولية." (شكراني. ح، 2019، ص: 125)

ولاشك أن هذه المعارف التي يأخذها المتلقي في القانون الدولي والدستوري وعدة مقاييس أخرى في العلاقات الدولية كفيلةٌ بإنشاء جملة مُسلّمات مفاهيمية قد تؤثر في فهمه الشرعي للعديد من القضايا، منها أن تصوره لدولة فلسطين وأحقية شعبها بالاستقلال والتحرر من الهيمنة الصهيونية سيكون رهين المحددات القانونية التي درسها والتي تعطيه أن بعض فصائل مقاومتها هي منظمات إرهابية، وأن إسرائيل دولة مكتملة الأهلية والأركان لأنها نالت الاعتراف الدولي وحظوة المنظمات الدولية، وأنها تستحق كل أشكال العلاقات والتعاون الخارجي أما الشعب الفلسطيني فهو إما في وضعية لاجئ يتطلّب التعاون الدولي وجمع المانحين والمتبرعين، وإمّا هو في وضع دولي انتقالي وطويل ومعقد ولكنه يفتقد للأهلية السياسية والرشد الحكومي والمكنة السلطانية التي هي بيد المحتل من الناحية القانونية.

وفي مبحث المسؤولية الدولية التي تترتب على الأعمال المحرمة في القانون الدولي يقف الدارس على أسباب قيام هذه المسؤولية، فيجدها متمثلة في قيام دولة ما بضرر غير مشروع تجاه دولة أخرى، ويكون هذا الضرر أو الفعل غير المشروع مخالف لمتطلبات القانون حتى يترتب عليه أحقية المطالبة بالتعويض وإلزام الدولة المسؤولة به، ولكن لأننا لا نجد أثرا لهذا المبدأ في ما يصيب الفلسطينيين أو السوريين أو العراقيين من أضرار مدمرة أتت على ملايين

الأفراد، ورتبت شعبا من اللاجئين وضياعا للدولة والحضارة، فإن الطالب يمكنه أن يجد ترسانة من النصوص القانونية والتأويلات المخدومة منهجيا تخلي هذه الدول المعتدية والضارة من مسؤولياتها القانونية، بل وتعد فعلها المدمر خادما للسلم العالمي ومقررا لقواعد العدالة الدولية، إذْ كثيرا من التأصيلات القانونية أصبحت ممزوجة بلعبة المصالح الدولية، فقد تجاوز الحلف الأطلسي وتدخل بدون ترخيص أممي في سوريا والعراق وكانت الحجج جاهزة، فالأسس الاجتماعية والثقافية لمثل هذه القوانين تولد إشكالات في عقل الدارس قد تبعده عن المنهج الشرعي بل قد تنأى به عن التحسين العقلي، فينزع في حياته القانونية باحثا عن القانون الذي يكسبه القضية وينيله غرضه بغض النظر عن العدالة والشرعية. (شكراني. ح، 2019، ص: 319)

3-3-الإشكالات على القيم:

قيمة الحرية من القيم المتفق عليها بين أتباع الأديان، وقد استمدت التشريعات الحديثة هذه القيمة وقننتها وحددتها وبينت مراكزها، ونفت ما يلتبس بها أو يُعكّر عليها امتدادها في الحياة والتصرفات، لكن للحرية في الثقافة الغربية وقوانينها ومقررات العلوم السياسية والاجتماعية مفاهيم ومدلولات ليست كالتي عند المسلمين مع الاشتراك في اللفظ والمبنى، فميثاق حقوق الانسان حينما صدّر ديباجته بأن الناس يولدون أحرارا، فإنما يعني هنا حريّة فك القيود كما عند مفكري النهضة وعصر الأنوار والتي تبدأ من القيود الدينية بسبب ما نال الإنسان من تسلط كَنَسِي ظالم، فالدين محترم ولكنه اختيار لا التزام معه، ولا أمر، ولا نهي، ولا حلال، ولا حرام، وفكرة الغيب الديني إنما هي فكرة نفعية قد تخدم الصالح العام، حتى أن "كانط" قرر أنّ الدين غير معقول ولا يمكن البرهنة عليه عقليا، ولكنه قد يكون رافدا للإصلاح الأخلاقي، بينما عدّ "ماكس فيبر" رائد علم الاجتماع الدين مجموعة رموز وقوى غامضة نحاول الاتصال بها، وأنه كُلّما عَقَلْنَا هذه الظواهر ودرسناها تمت السيطرة عليها وتحييدها من حياتنا (الحقيل. إ. أ، 1434هـ، ص65.)، والحرية في التشريعات المختلفة تعني تعدد الاختيارات ومُكْنة النقد المطلق، وأنّ شأن الدين إنْ هو إلاّ محل لهذه الحرية، فيمكن للإنسان بهذه الحرية التدين وله تركه وله نقده، كما أنّ له الاستهزاء به والتندر بمقدساته، أما أحكامه في المعاملات والأسرة والقضاء والسياسة فهي خاضعة لاختيار المجموع، فما اختاروه من أحكام وقننوه فهو مصدر للقواعد القانونية، وما تركوه فاختاروا غيره من التشريعات فهو حق لهم كَفَلتهُ شِرعَة الحرية، بل لقد تسربت هذه

ISSN : 1112-4083

الفكرة عن الحرية الى دعوة الكثيرين الى التحرر من قيد التراث الإسلامي، فقد جعل أحد الكاتبين:"مهمة التراث والتجديد التحرر من السلطة بكل أنواعها، سلطة الماضي وسلطة الموروث، فلا سلطان إلا للعقل ولا سلطة الا لضرورة الواقع الذي نعيش فيه وتحرير وجداننا المعاصر من الخوف والرهبة والطاعة للسلطة سواء كانت سلطة الموروث أم سلطة المنقول." (حنفي. ح، 1992، ص45.)

وذهب آخرون الى أن تقرير الحرية في الرأي والسياسة والدين يتنافى مع تجريم الردة عن الدين وإعلان الكفر به فقال أحد الأفاضل: " ونحن نعلم أن قاعدة لا إكراه في الدين قطعية الثبوت قطعية الدلالة، فضلا عن كليتها وعموم صيغتها، كما نعلم قطعا بالعقل والتجربة أن الإكراه على الدين لا يجدي نفعا ولا ينتج ضررا، فإذا علمنا هذا وتمسكنا به ولم نحد عنه كان بإمكاننا أن نتعامل بشكل سليم مع ما روي من أخبار وآثار تفيد قتل المرتد عن الإسلام إذا لم يتب ويرجع عن ردته، فالقول بأن القتل يكون للردة وحدها ولا شيء معها أو سواها يتنافى تنافيا واضحا مع قاعدة لا إكراه في الدين فتعين رده وعدم التسليم به." (الريسوني، 2016، ص109)، وليس الغرض هو الجدل الفقهي وإنما هو بيان ما لمفهوم الحرية المطلق عند الغربيين بعد عصر الأنوار من أثر في المنظومة التعليمية الفلسفية والقانونية في البلاد الإسلامية، وأن طلبتنا الذين ينهلون في جامعاتنا يحتاجون الى جرعات تطعيم مكررة لتحفظهم من الشكوك والشبهات وعبث هذه المسلمات التي تقوض شيئا فشيئا أساسيات الدين وطرائقه في النظر والفهم.

4- مُسلّمة العلمنة:

ليس غريبا أن تكون العلمنة مُسلّمة، إذ أن الطلبة والباحثين في علوم الطبيعة والكون يعتقدون أنه يمكن تفسير الطبيعة والإنسان من خلال التجارب المخبرية والمعادلات الرياضية فقط، أما اللّجوء للدين والربط مع عالم الغيب فهو يتم من باب التبرك والتقليد فقط.

ومن أثر هذه الرؤية الحسية للكون، ما ظهر في عالم السياسة من نظريات فهم أصول الدولة وعلاقتها بالدين، حيث تم تقرير مُسلّمة قيمية وسياسية مفادها أن الدولة والقانون من صنع البشر، وأن التشريع يكون تعبيرا عن إرادة الأغلبية وأن التشريعات الدينية لا يتأتى لها مكان في الدولة الحديثة، فيتساءل أحدهم في كتاب مقرر دراسي عن العلاقة بين الدين

والقاعدة القانونية ويجيب مبررا الاستغناء عن الأحكام الدينية بأن: "مجال المعاملات القانونية في عهدنا، مع تشعب نواحي النشاط الاجتماعي، تتسع كثيرا عن مجال المعاملات الدينية الأمر الذي معه تتزايد باستمرار المعاملات القانونية وقواعدها." (مجيدي. ف، (دت)، ص 185.)

فالعلمنة وإن لم تلغ الدين من الحياة فقد أخرجته من السياسة وتنظيم المجتمع، لأنهما زمنيان متغيران وتاريخيان في النظم والأحكام والوسائل بخلاف الدين الذي يغلب عليه الثبات والتقديس، فالعلمانية وهي: "أنسنة الإلهي وتأليه الإنساني." (الطحان. أ. إ، 2007، ص281)، تكون بذلك مركبة من شطرين، يحتوي الشطر الأول منهما على: "على إلغاء أو تمييع كل المقدسات والمعجزات الدينية، وإعادة تفسيرها إنسانيا واجتماعيا وتاريخيا واعتبارها مجرد خرافات وأساطير عفا عليها الزمن." (حنفي. ح، 1992،ص 147)، أما الشطر الثاني فيتضمن التركيز على مركزية الإنسان، واستقلالية العقل:"والإشارة الى تأليه القيم المتمثلة في حقوق الإنسان وترسيخ الفردية المطلقة والديمقراطية وحرية المرأة المطلقة، ونسبية الأخلاق" (الطحان. أ. إ، 2007، ص: 284)

ويمكن التصدي لهذه الفكرة بزرع مُسلّمات في برنامج الثقافة الإسلامية مدعومة بحججها من النصوص والمصادر المحال إليها وذلك من قبيل:

* أن العلمنة هي حركة لتفسير الطبيعة وفق العلم وجعل حركة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية مبنية على معطيات العقل، وأن هذا لا يتصادم مع الإسلام الذي بني على المزاوجة وعدم التناقض بين الوحي والعلم وقد حكى "محمد عبده": " اتفاق المسلمين كافة على أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل كالعلم بوجود الله وقدرته على إرسال الرسل، وعلمه بما يوحى به إليهم، وإرادته لاختصاصهم برسالته، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم معنى الرسالة والتصديق بالرسالة نفسها." (عبده. م، 1986، ص 255.)، وفي مقولة جميلة يشير المحاسبي في مصنفه الذي خصه باسم "العقل"، استنباطا من الآيات القرآنية الموجهة الى النظر والعقل والتدبر الى التمازج الشديد بين العقل العلمي والاجتماعي والمنقول الشرعي فيقول: "والعقل مضمن بالدليل، والدليل مضمن بالعقل، والعقل هو المستدل، والعيان والخبر هما علة الاستدلال وأصله، ومحال كون الفرع مع عدم الأصل وكون الاستدلال مع عدم الدليل، فالعيان شاهد يدل على

ISSN : 1112-4083

الغيب، والخبر يدل على الصدق، فمن تناول الفرع قبل إحكام أصله سفه." (المحاسبي، 1971، ص 232.)

* إن رجل السياسة والقانون وهو يحكم على الوقائع والأحداث في مقاطع زمنية متواصلة ويختار بينها الطرق والسبل المناسبة ويصدر للناس ما يناسبهم من مواقف، لا يتم له ذلك دون الرجوع إلى الأصول والكليات الأخلاقية والدينية ولو في حدها الأدنى، فالسياسي لا يستغني عن الديني، ولكنه في الغرب يشبه الفاسق في المفهوم الإسلامي الذي مع اعتقاده بأركان الإسلام العلمية والايمانية النظرية إلا أنك تراه تاركا لأكثر العمليات منغمسا في شؤون جيبه ناسيا لمهمات دينه.

* التنبيه الى كثرة المصنفات في تراثنا السياسي في أمور الحكم والدولة والفلسفة السياسية وقد أوصلها أحد الباحثين إلى 307 مصنفا يقول أنه جمعها من 5% من فهارس مخطوطات مكتبات العالم (عارف. ن. م، 1994، ص59.)، وهذا الى جانب آلاف النصوص والوصايا والمعاهدات والوثائق والمكاتبات التي حفظتها بطون الكتب والتي لم يستخدم باحثونا منها أكثر من 4%، مما يجعل المرء يخجل من مرور الدعاوى العلمانية القاضية بشخصنة الدين الإسلامي في الحياة الخاصة وأنه قاصر على فقه العبادات والطهارات فقط، لذلك: " لا يمكن القيام بمراجعة جذرية للفكر السياسي الحديث ما لم يتم التحرر من هيمنة التراث الغربي فكرا وممارسة لنتحقق من نسبية هذا التراث من جانب ومن تمايز تراثنا من جانب آخر، وعند ذلك يمكن أن ندرك أن بناء علم سياسة حديث يستقي أصوله من مصادر التراث الحضاري الإسلامي ليس فقط من قبيل البدائل المتاحة والممكنة بل إن مثل هذا العلم يمكن تطويره بإمكانيات تجعله أكثر إحاطة بمعطيات ودواعي واقع العمران البشري بمقتضى مقاييس التسامي الإنساني في مقابل الارتداد إلى أصول المادية المجحفة التي لازمت بنية المعرفية الوضعية الحديثة، والتي انتهت عبر سلسلة من التخليات المتتابعة والقياسات المغلوطة إلى تجريد الإنسان من ذاته ثم الى تفريغ الاجتماع البشري من إنسانه." (عارف. ن. م، 1994، ص30).

5- المسلمات من العلوم الاجتماعية: رغم التواصل المعرفي بين الكليات الشرعية والمعارف الإنسانية، إلا أن الكثير من المقررات الإنسانية مازالت تسري فيها بعض المسلمات الغربية المنشأ، ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من التوصيفات (التغيير الاجتماعي)، (أنثروبولوجيا

ثقافية)، (أنثروبولوجيا العائلة)، (أنثروبولوجيا التغيير)، وغيرها من المقررات التي أعطت مفرداتها للظواهر الاجتماعية سك النسبية والتحول، وأن التاريخ والتشريع والأعراف والأديان تشكل منظومة ثقافية قابلة للدراسة والتطور وفق سنن منهجية خاصة:

5-1- قبول الدين لأن يكون ظاهرة اجتماعية خاضعة للتطور: وقد اتكأ الكثير من رواد الحداثة والمدرسة العقلية على هذا المدخل المنهجي لتفسير عملية تدوين السنة وتقويم نسبة تفاوت عدد الأحاديث في المصنفات والمسانيد، ثم أدت بهم استنتاجاتهم إلى تبرير إنكار عصمة السنة وأنها لا تصلح دليلا للأحكام الشرعية، بل عدوا ما كتبه الإمام الشافعي في "الرسالة" حول حجية السنة وأنها وحي غير متلو، وما قرره من علاقة بين السنة والقرآن من حيث أنها بيان له وتفصيل وحجة مطاعة، وأنها قد تستقل بالتشريع عدوه انحرافا وتزويرا في تاريخ العلم عند المسلمين، فزعموا أن مناهج علومهم لا تقبل بهذه النتائج، وأن السنة منقولات ومرويات ليست من مصدر واحد بل من مصادر عديدة تكاملت وتمت الإضافة إليها عبر الزمن، فأدى بهم هذا إلى سلسلة من الإنكارات لكثير من القضايا العلمية كعدالة الصحابة ولكثير من القضايا العقدية كالشفاعة وعذاب القبر (الأمين. ص. أ، 1998، 202/2-214) ، وهو الأمر الذي جرأ العديد من رجال الفكر إلى إنكار الحدود بدعوى ثبوتها بأحاديث آحاد، والحال أن الحدود من التشريع العام الذي لا يثبت إلا بنصوص متواترة (متولي. ع، 1974، ص344)، وأصول هذه الدعوة وإن لم تكن حديثة فقد تجددت بالتوسل بمنهجيات علمية حديثة.

5-2: المعالجة المنهجية: ويمكن أن تتم معالجة هذه المقولات من خلال اتباع سبيلين:

<u>الأولى</u>: تيسير مفاهيم علل الحديث: فلعل خفاء فن علل الحديث ودقته كان وراء الكثير من إشكالات الفهم المعاصرة للسنة، ولذا ترى حتى المشتغلين بالدعوة والفكر الإسلامي من يقعون في مطبات علمية و تشويشات عقلية يكون لها بالغ الأثر في المتلقين من الطلبة الشادين في مختلف التخصصات، وحتى لا يبقى هذا العلم كهانة عند الجاهل حتى في مستوى مفاهيمه الكبرى، لابد من الاجتهاد في تسهيل مفاهيم هذا العلم وذكر بعض أساسياته التي تبصر الطالب بمداخله، وتجعله يألف أنّ هناك علوما تتعلق بالعلل وأخرى بمختلف الحديث وأن القضايا التي تدرس في السنة ثبوتا، والرواة جرحا وتعديلا، والمناهج استقراءً ومقارنةً تشبه علم الكيمياء في دقة التركيب وتتطلّب الصبر على النتائج وعدم الاستعجال في الحكم، فالثقافة الحديثية ينبغي أن تصاغ في كليات قضوية سهلة وماتعة

ISSN : 1112-4083

شبيهة بعمل الفقيه القاضي محمد بم محمد المقّري التلمساني المتوفى سنة (759هـ) في كتابه "عَمَلُ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ" الذي لخص فيه لابنه وهو في بدايات العلم قواعد الفقه وأحاديث الأحكام وأورد فيه كلمات مشهورة لأيمة الاجتهاد حول الفقه واستنباط الأحكام، فجاء كتابه بديعا في بابه عامرا بالمسلّمات المعرفية التي قصد منها أن تكون القَبْلِياتُ الحاكمة لما سواها من معارف، والمحكمات التي ترد اليها كل الشبه والاشكالات والتشكيكات والاعتراضات المحتملة.

الثانية: عقلنة المنهج السندي: والمقصود به أن تعرض الأفكار الثاوية في مجمل علوم الحديث المتعلقة بدراسة السند في كليات عقلية تتلاءم مع مجمل ملكات الطلبة في تخصصاتهم العلمية والإنسانية، وقد ساهم عديد من الباحثين في كشف هذه الكليات وصوغها بطريقة عقلية فريدة (أبو الخيل. خ، 1435هـ، ص187) ما على الأستاذ إلاّ اهتبالها والإحسان في تنزيلها، وهذه القواعد العقلية كفيلة ببساطتها ومنطقيتها بزرع مُسلّمات علمية تمكن المتلقي للثقافة الإسلامية من الحذر والاحتياط النقديان من رباعية دعاوى الحداثيين المتعلقة برفض منهج المحدثين النقدي (الحارث. ف. ع، 2013، ص 248) واعتباره قاصرا على السند الخارجي للمرويات، ومن ثم الدعوى إلى إعادة النقد الحديثي بالاعتماد على نقد داخلي (الحارث. ف. ع، 2013، ص 263) جديد يتجه الى ذات المتن وفق قواعد منهجية حديثة، وكذا بالاعتماد أيضا على عرض السنة على القرآن لمسوغات عديدة، وكذا عرضها على روح الإسلام والقيم العليا للمجتمع وعلى العلم الطبيعي، مع أننا لا نستبعد بحث أثر الكشوفات العلمية والحقائق في ميدان العلم الطبيعي في ترجيح معنى في نصوص الوحي، أو درء تعارض بين النصوص بل يمكنها أن تكون قرينة في النظر الى السند وقد توصل أحد الباحثين المعاصرين في دراسة ماتعة له الى جملة من النتائج منها: "أن تأثير العلم التجريبي في نقد الحديث فضاء تجريبي فسيح يمكن به أن تتجدد به الأبحاث والدراسات بحسب ما يستجد للناس من علوم ومعارف، ولذلك لابد من حث الباحثين على سلوك هذا السبيل. (أبو سارة. ج. ف، 2016، ص 276)مع مراعاة الضوابط العلمية المقررة في علوم الرواية، ويمكن عد الحقيقة العلمية قرينة يستروح لها المحدث في النظر السندي، ومما قاله أيضا: "يجب استخدام الحقيقة العلمية في إثارة الفكر والعقل، وفي البحث عن العلل الاسنادية في الروايات الحديثية.... وأن بعض المحدثين المتقدمين خالفوا الأصوب في بعض الأحكام

النقدية، والسبب في ذلك تأخر العلوم الطبيعية في زمانهم فلم تكن الفرصة متاحة لهم للوقوف على الحقائق العلمية كما هي اليوم ليميزوا بين من روى بالمعنى فأصاب، وبين من روى بالمعنى فأخطأ." (أبو سارة، جميل فريد ، 206، ص 277)

ثالثا: الآليات المنهجية ذات الصلة بالتطوير

تفرض الطرق التربوية مراعاة بعض الآليات المنهجية في صياغة المقررات، ونحن هنا نريد أن نبين أنه تبعا لما قررناه من مسلمات معرفية تنشئها البيئة التخصصية لمتلقي الثقافة الإسلامية يتوجب علينا صياغة طرة من الآليات المنهجية تحكي أهمية هذه الثقافة وتساعد على تزيينها وتثبيتها في القلوب والعقول، ولا تفتقد عند المحاكمات العقلية أو اشتباك المذاهب في الذهن

1- خاصية القانون الأخص تحت القانون الأعم: أو خاصية البناء النسقي: وهذه الخاصية مفيدة في بناء المعرفة المعاصرة على نظيرتها التراثية، و صنع مسلمة ثقافية لا تنال منها الأيام مقتضاها أن العلم الحديث وكل نتاج العقل الإنساني هو استمرار وتصحيح لنتاج العقل في المراحل السابقة، بل إن كثيرا ما الحديث هو أجزاء من الماضي ضرورة، ويعبر برتراند رسل وهو أحد المؤمنين بهذه الخاصية المعرفية بقوله: "أن العلم يتوقف بين الحين والآخر يعدل من نظرياته، ويوسع من مجال تطبيق قوانينه العامة، وذلك بنقد وتمحيص ما لديه من نظريات وقوانين لا يلغي هذه النظريات تماما أو يهدم تلك القوانين جملة، وإنما تقوم كعناصر تدخل في بناء قانون عام جديد وبهذا تشكل القوانين السابقة والقوانين اللاحقة نسقا علميا جديدا امتاز بالشمول والسعة عما سبقه من انساق ويمكن تطبيقه على أوسع قدر من الظواهر التي تندرج تحته." (بوبر. ك، 1987، ص: 172.). والاستفادة من هذه الآلية في دفع التعارض بين التراث والحداثة، وأن النسبة بينهما دائما هي التناقض وعدم التعايش، وتصوير أن غالب النوازل الإنسانية الجديدة هي جديدة في النوع لا في الجنس، وأن المعرفة الجديدة تراكمية تترشد بالدين والعقائد ولا تستغني عن الله.

2- القابلية للاختبار: وهي خاصية منهجية تخضع لها المعارف في ثباتها المنطقي والمنهجي وفي مخرجاتها وثمراتها، ويمكن أن تصاغ بها تربويا العديد من المفردات والجيوب البحثية متوسلة بالمقارنة، والنظر في النتائج ورؤية آثار النتائج الخاصة بها، فتحريم الخمر والربا في الإسلام، وفي المقابل إباحتهما في جل الديانات والأنظمة الوضعية يمكن إخضاعه للاختبار لكسب حكم موضوعي أو علمي بتفوق المسلمة الشرعية على مقابلتها الوضعية، ولاسيما أن

ISSN : 1112-4083

تحريم الخمر متعلق بالجانب الحسي الطبي التجريبي، وتحريم الربا فمتعلق بالجانب المالي المحاسبي وكلاهما موضوعي، وفي الجهتين يمكن لمقرر الثقافة الإتيان بشواهد تاريخية وإحصائية ودلائل علمية تثبت نجاح الحكمين الشرعيين، فتحريم الخمر مبرهن على صحته طبيا من حيث حفظه للعقل ودرء التلف عن أعضاء البدن، والربا تمت القناعة بأنه من مسببات الأزمات الاقتصادية العالمية، وشواهد أزمة الرهن العقاري لا تخفى على الباحثين.

3- **معيار النجاح العملي**: وهو مقياس لصحة الأفكار في المدرسة البراغماتية النفعية، وهي تكاد في عالم التقنية أن تكون هي المقياس لحسن أداء الفكرة النظرية فتقبل أو ترفض، ففي هذه النزعة يعد: "الأساس الوحيد الذي بمقتضاه نميز صدق الأفكار أو صحة المعاني إنما هو الفارق الذي تترتب عليه في مجال العمل أو التطبيق، وبهذا يكون معيار الحقيقة عمليا صرفا، فليس معيار الحقيقة هو مطابقتها للواقع بل قيمة الفكرة وما يترتب على التسليم بها من نتائج عملية." (زكريا. إ، 1972، ص 313.)

في رأيي أن عرض المادة الشرعية وفق هذه المقاربة ما أمكن يجعل مقرراتنا الجامعية محايثة للعصر قادرة على المنافسة مع نظيراتها، ونمثل لذلك بأحداث السيرة النبوية وكيف تثمر في عقول الناشئة الجامعية، إذ يحسن أن ننزع إلى منهجية خاصة تتضمن تعديل الصياغة لأحداث السيرة إذْ بدلا من الاعتداد بترتيب الأحداث وفق السنوات أو التقسيم إلى المكي والمدني نعمد إلى التركيز على الإنجازات العملية للسيرة، وربطها بالقرآن وببيانات السنة، فهذا المنهج قمين بما يعرضه من نجاحات النبوّة والصحب الكرام من خلق مُسلّمات قريبة الى الحس في يقينيتها وثباتها، لا يمكن لشبهات المستشرقين أو تشويهات المستغربين أن تقوض أركانها بأي حال من الأحوال، وألاّ يُكتفي بمقرر قصاراه بناء المفاهيم النظرية لتدرك وتحفظ في الذهن ليصير العلم بها صفة معنوية، ويكون بها الطالب المتلقي عالما، فإنه آن الأوان ألاّ نقْصِر العلم على مجرد صفة عارضة في الإنسان تؤدي إلى غياب الوجود الواقعي في المعرفة وارتباط الثمرات والمخرجات بفعاليات المعرفة (ابن خلدون، 2004، ص606.)، ولكن التوازن بين عالم الغيب وعالم الشهادة ومطلقية الوحي وحركية الواقع، وبين الذات العارفة والأشياء في ذاتها يحتم مراعاة منهجية خاصة في عرض الحقائق الدينية تراعي آلية الانتزاع وتتجاوز آلية التقصيد النظري.

4- آلية المنهج الانتزاعي: يستفاد من هذا المنهج في دفع الشبهات دون حاجة إلى ذكرها وبيان تهافتها أو الرد عليها، إذ يكفي فيه تثبيت وتصحيح وتأصيل المبدأ أو الفكرة العامة حتى يندفع الذهن إلى معالجة ما يشذ عنه أو ما يعد شبها بالسعي لتفسيرها استقلالا، أو بردها لأصول أخرى وتخريجها على قواعد تناسبها، فكأننا أمام قاعدة فقهية نثبت معناها وكليتها وانطباقها على فروعها، ثم نعالج المستثنيات بصنع تقارب أو إلحاق لهم بقواعد أخرى ليس فيه أدنى تشكك بانخرام القاعدة المستثنى منها.

وهذا المنهج يمارس: "دورا استقرائيا ينتزع من خلاله المبدأ العام وبه يمكن تفسير الظواهر المختلفة الملحوظة أو المختبرة، فمن الممكن اختبار عدد من الظواهر المختلفة، وعندما يلاحظ أنها تؤكد وجود عامل مشترك كفيل بتفسير أي منها فسيكون ذلك هو المحور المشترك الذي به تفسر هذه الظواهر قبل غيره من العوامل الأخرى المتفرقة." (يحيى. م، 2010، ص189.)، فمثلا استخدم "الإمام الرازي" (الرازي. ف، 1986، ص55-57.) مبدأ العصمة لتفسير سلوك الأنبياء وهو مبدأ عقدي قطعي أشارت إليه النصوص فتم انتزاعه كمعنى مشترك فيها، ثم لما رأى نصوصا تخرج عن أن تدل على العصمة أعمل آلة التأويل فيها، وجعلها متسقة مع المعنى المنتزع، بل جعلها سبيلا لتأكيد معنى العصمة وتأكيد قطعيته العقدية يقول يحيى محمد: "إذا كان الشرط في المبدأ المنتزع هو الاكتفاء بإثبات موجبة جزئية واحدة على الأقل، فإن اكتشاف خطأ في بعض القضايا التي اعتمد عليها المبدأ، وإن كان يؤثر على القوة المعرفية للمبدأ ويضعف منها، لكن ذلك قد لا يؤثر على صحته .... وهو يقترب من المعنى الذي أكد عليه الشاطبي في دفاعه عن الأصول المطردة العامة واعتبار ما يخالفها مما جاء في ظواهر النصوص بأنها من المتشابهات ذلك لأن الأصول علمت بالاستقراء على نحو قطعي بخلاف المخالف الخاص الظني الدلالة." (يحيى. م، 2010، ص 192)، ويقول الشاطبي: "إنّ الشريعة إذا كان فيها أصل مطرد في أكثرها مقرر واضح في معظمها ثم جاء بعض المواضع فيها بما يقتضي ظاهره مخالفة ما اطرد فذلك من المعدود في المتشابهات التي يتقى اتباعها، لأن اتباعها مفض إلى ظهور معارضة بينها وبين الأصول المقررة والقواعد المطردة، فإذا اعتمد على الأصول وأرجئ أمر النوادر ووكلت إلى عالمها أو ردت إلى أصولها فلا ضرر على المكلف المجتهد ولا تعارض في حقه". (الشاطبي،د.ت، ص176/4.)

ISSN : 1112-4083

ويمكن القول أنّ عدم تأثر الفهم الديني مهما انفتحت قائمة الشبهات لا يعني عدم وجود الوسوسة أو بعض التشكيك أو التخييل، فهذا وارد كما ثبت في الحديث فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة -رضي الله عنه-قال: {جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال وقد وجدتموه؟ قالوا نعم، قال: ذاك صريح الإيمان}. (مسلم. نيسابوري، 1991، 119/1)، ولكنه تشكيك عديم التأثير، وضعفه يتناسب طرديا مع قوة المسلّمات ورسوخها في العقل والقلب، فأشبه الدالة الرياضية

-5- **الاستعانة بنظرية ترتيب الأولويات**: وهي نظرية إعلامية تفترض أن وسائل الإعلام هي من يقوم بترتيب اهتمامات الجمهور من خلال إبراز قضايا وإهمال قضايا أخرى (فواز. م. ح، 2015، ص 171)، والمفيد في هذه النظرية هو بناء مقرر الثقافة وفق أجندة خاصة تراعي التركيز على اهتمامات المستقبل، وإبراز عناوين مُسلّمات كبرى ضمن خارطة أولويات والدفع بالطلبة والباحثين إلى الاهتمام بقضايا دينية مركزية دون غيرها تكون لها الأولوية في نسقه الفكري العام ويكون حضورها كالكلي المفسر لباقي الجزئيات، ونموذج ذلك قضية عدالة الصحابة، فمع أنها قضية حديثية وعقدية شائكة إلا أن تناولها ضروري، ووفق هذه الآلية يمكن أن تعطى العدالة كمفهوم أولوي يأخذ في التأصيل مكانة المقدمة الكبرى في القياس المنطقي، ثم تفسر ضمنه الخلافات السياسية والفقهية والحروب وتفاوت الرواية وغيرها، ويكون ذلك بإلقاء الضوء على بعض السير والنصوص المدعمة للعدالة الروائية وإبرازها وإعطائها قدرا أكبر من الاهتمام والدعم العلمي، فإن مثل هذا المسار يجعل من بعض الأحداث المعطاة ذات حضور قوي في الذهن فترتفع نسبة تأثيرها على رؤية الطالب لعصر الصحابة فتستد محاكماته ولا تسرع الشبهات إلى قلبه وعقله، لأن هذه الآلية تستخدم لاستحضار القضايا لدى المتلقي فكلما عرضت قضية جديدة أو إشكالات مستحدثة سارع الذهن إلى استحضار الكليات المعرفية التي تم بناؤها لتأطير ما استجد من إشكالات وتنسيقها في نظام معرفي متناغم لا يخرج عن الكلي المنتزع مما تم دراسته، لذا تراه يحكم على خلاف الصحابة بأنه نزاع لم يستبن فيه وجه الحق لأحد الطرفين، فكان اجتهادا فيه الخطأ والصواب لم يؤثر على صدقيتهم في نقل السنن وحفظ الدين.

وأحيانا يجب التركيز على محور دون غيره أو على فكرة مع إغفال غيرها منعا للتشويش، وسعيا لجعلها إطارا للتفسير والتقييم، وهذا يعرف حسب نظرية الإطار بأنه بذل الفكرة المحورية في المقرر وانتقاء متعمد لبعض جوانبها وجعلها أكثر بروزا في التوصيف وإدارة الحوار والتدبر حول عناصرها. (مكاوي. ح. ع & السيد. ل. ح، 1998، ص 348.)

الخاتمة: وصفوة القول أنّ ما تناوله مقالي بالبحث والاستشراف في محور (مستجدات العصر وتحدياته المسلمات المعرفية من التخصصات الطبيعية والانسانية وأثرها في تطوير-مقرر الثقافة الإسلامية) يتمخّض عنه ما يمكنني تلخيصه في خلاصة مركزة آن استجلاؤها في حصيلة البنود الآتية:

- تطوير مقرر الثقافة الإسلامية نوع من استراتيجية الخطاب، يرتبط بعدة محددات أهمها الاستجابة لخارطة المسلّمات المعرفية التي يتلقاها الطالب أو الباحث الجامعي الذي يتلقى علوما طبيعية، أو معارف إنسانية ذات حمولة فلسفية قد لا تتناسب مع مقررات القيم الإسلامية.

- تحديد جملة من هذه المسلّمات والقيام بتفكيكها وتحليلها، أدى بنا إلى وضع العديد من البدائل المعرفية والمنهجية تراعي عند تجديد مقرر الثقافة الإسلامية لضمان جودته ونجاعته.

- إن الآليات المنهجية المقترحة في جملتها تعود إلى القائم على العملية التعليمية، المنسجمة مع الطرائق التربوية الحديثة في الاعتداد بمحورية الطالب أو الباحث لإكسابه سمات النقد والتحليل، وملكة التعلم الدائم.

- وضعنا عملية التطوير في علاقتها بالمسلّمات كدالة رياضية، لنؤكد على شدة الترابط المنهجي بينهما واكتشفنا أن العلاقة بين التطوير والمسلمات طردية، فكلما زادت المسلّمات تحرك منحنى التطوير لضمان جودة وجدة المقرر وصفاء عقدة والتزام المتلقي الديني فيما سميناه محض الإيمان أو صريحه.

*****

ISSN : 1112-4083

*- المصادر والمراجع

- ابن خلدون، عبد الرحمن. (2004). ***المقدمة***. لبنان: دار الفكر.
- أبو الخيل، خالد. (1435هـ). ***الاتجاه العقلي وعلوم الحديث***. ط1. الرياض: دار وجوه للنشر.
- أبو سارة، جميل فريد. (2016). ***أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي***. ط1. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- الآمدي، علي بن محمد. (2003). ***الإحكام في أصول الأحكام***. ط 1. الرياض: دار الصميعي.
- الأمين، الصادق الأمين. (1998). ***موقف المدرسة العقلية***. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد.
- البغدادي، عبد القاهر بن محمد. (2018). ***الفرق بين الفرق***. بيروت: المكتبة العصرية.
- الحارث، فخري عبد الله. (2013). ***الحداثة وموقفها من السنة***. ط1، القاهرة: دار السلام.
- الحقيل، إبراهيم بن محمد. (1434هـ). ***الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسنة على قضايا الحرية***، الرياض: مجلة البيان.
- الرازي، فخر الدين. (1986). ***عصمة الأنبياء***. ط1. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- الريسوني. (2016). ***الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية***. القاهرة: دار السلام.
- الشيرازي، مرتضى. (2012). ***نسبية النصوص والمعرفة***. ط1. بيروت: دار المحجة البيضاء.
- الطبيب، مولود زايد .(2007). ***علم الاجتماع السياسي***. ط1. ليبيا: دار الكتب الوطنية، ليبيا.
- الطحان، أحمد إدريس. (2007). ***العلمانيون والقرآن الكريم***. ط1. الرياض: دار ابن حزم.
- العميري، سلطان بن عبد الرحمن. (2018). ***ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي الحديث***. ط2. دار تكوين.
- الغذامي، عبد الله (1985). ***الخطيئة والتفكير***. ط1. السعودية: النادي الأدبي والثقافي.
- الكردي، راجح عبد الحميد. (1992)، ***نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة***. ط1. الرياض: مكتبة المؤيد.
- المحاسبي، الحارث بن أسد. (1971). ***مائية العقل واختلاف الناس فيه***. ط2. بيروت: دار الفكر ودار الكندي.
- بوبر، كارل. (1987). ***نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي***. ترجمة: محمود قاسم. ط1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- حنفي، حسن. (1992). ***التراث والتجديد***. ط 4. القاهر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- زكريا، إبراهيم. (1972). ***"كانت" أو "الفلسفة النقدية". ط1***. القاهرة: دار مصر للطباعة.
- شكراني، الحسين. (2019). ***تناقضات القانون الدولي***. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عارف، نصر محمد. (1994). ***في مصادر التراث السياسي الإسلامي***. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- عبده، محمد (1986). ***رسالة التوحيد***. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عمرو، شريف. (2011). **كيف بدأ الخلق**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- عويضة، كامل محمد. (1994). ***إقليدس بين الفلسفة والمنهج الرياضي***. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- غضبان، مبروك. (2007). ***المدخل للعلاقات الدولية***. عنابة: دار العلوم.
- فضل الله، محمد إسماعيل(2001). ***أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث***. ط2. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.

- فواز، منصور الحكيم. (2015). ***سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري***. ط2. الأردن: دار أسامة للنشر.
- متولي، عبد الحميد. (1974). ***مبادئ نظام الحكم في الإسلام***. ط2. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- محمد، علي يوسف. (2014). ***مصرع الداروينية***. القاهرة: دار الشروق.
- وقيدي، محمد . (1980). ***فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار***. ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- يحيى، محمد. (2010). **منطق فهم النص**. ط1. المغرب: أفريقيا الشرق، المغرب.